"وكأننا أعداء في حرب"

حملة الاحتجاز الجماعي والتعذيب والاضطهاد التي تمارسها الصين ضد المسلمين في شينجيانغ

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية هي حركة تضم 10 ملايين شخص، تعمل على استنهاض مشاعر التعاطف الإنساني لدى كل شخص، وتقوم بحملات من أجل التغيير حتى نتمكن جميعاً من التمتع بحقوقنا الإنسانية.

وتتمثل رؤيتنا في عالم يفي فيه من هم في السلطة بوعودهم ويحترمون القانون الدولي، ويخضعون للمساءلة.

نحن مستقلون عن أي حكومة أو عقيدة سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين، ويتم تمويلنا بشكل أساسي من قبل أعضائنا والتبرعات الفردية.

ونؤمن أن العمل بالتضامن والتعاطف مع الناس في كل مكان يمكن أن يغير مجتمعاتنا نحو الأفضل.

صورة الغلاف: حراس يحيطون بالمحتجزين في أحد معسكرات الاعتقال في شينجيانغ في الصين.
© Molly Crabapple

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2021

ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتزاء في المادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4.0).
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org/ar

وإذا نسبت حقوق النشر إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.

الطبعة الأولى 2021
الناشر: منظمة العفو الدولية، شركة محدودة
Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة:
ASA 17/4137/2021 Arabic

اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

منظمة العفو الدولية

"وكأننا أعداء في حرب"

حملة الاحتجاز الجماعي والتعذيب والاضطهاد التي تمارسها الصين ضد المسلمين في شينجيانغ

ملخص تنفيذي

منذ عام 2017، وتحت ستار حملة ضد "الإرهاب"، عمدت الحكومة الصينية إلى ارتكاب انتهاكات جسيمة وممنهجة بحق المسلمين الذين يعيشون في إقليم شينجيانغ أويغور ذي الحكم الذاتي (إقليم شينجيانغ). وكانت هذه الحملة أبعد ما تكون عن استجابة مشروعة للخطر الإرهابي المزعوم، بل إنها تكشف عن نية سافرة لاستهداف قطاعات من سكان شينجيانغ بصورة جماعية بسبب دينهم وأصلهم العرقي، واستخدام أشد أنواع العنف والترهيب لاستئصال عقائدهم الدينية الإسلامية من جذورها، والقضاء على عاداتهم وتقاليدهم الثقافية العرقية الإسلامية والتركية؛ والغاية التي ترومها الحكومة هي إحلال آراء وسلوكيات علمانية تجيزها الدولة محل تلك العقائد والعادات والتقاليد المراد استئصالها، ثم في نهاية المطاف استيعاب أبناء هذه الجماعات العرقية رغم أنوفهم في أمة صينية متجانسة موحدة اللغة والثقافة، تدين بالولاء الثابت للحزب الشيوعي الصيني.

وسعياً لتحقيق هذا التلقين السياسي والاستيعاب الثقافي القسري، شرعت الحكومة في حملة من الاعتقال الجماعي التعسفي، حيث احتجزت أعداداً هائلة من الرجال والنساء الذين ينتمون إلى طوائف عرقية ذات أغلبية مسلمة، ومن بينهم مئات الآلاف ممن زُجَّ بهم في السجون، فضلاً عن مئات آلاف آخرين – بل ربما مليون أو أكثر – ممن رُحِّلوا إلى منشآت تسميها الحكومة مراكز "التدريب" أو "التثقيف"، ولو توخت المزيد من الدقة، فما كان أحراها أن تسميها معسكرات الاعتقال. وفي هذه المعسكرات، يخضع المعتقلون لحملة لا هوادة فيها من التلقين المستمر، إلى جانب صنوف التعذيب البدني والنفسي، وغيرها من ضروب المعاملة السيئة.

ويأتي نظام معسكرات الاعتقال في إطار حملة أوسع من الإخضاع والقهر والاستيعاب القسري للأقليات العرقية في شينجيانغ. ولقد وضعت الحكومة الصينية سياسات أخرى أبعد مدىً تفرض قيوداً شديدة على سلوك المسلمين في شينجيانغ، وتنطوي على انتهاكات للعديد من حقوق الإنسان، من بينها حقه في الحرية والأمن الشخصي والخصوصية، وحقه في حرية التنقل، والرأي، والتعبير والفكر والضمير والدين والمعتقد؛ وحقه في المشاركة في الحياة الثقافية؛ وحقه في المساواة وعدم التعرض للتمييز المجحف؛ وتُرتكب كل هذه الانتهاكات على نطاق واسع، وبصورة ممنهجة حتى أصبحت الآن سمة ثابتة لا مناص منها في الحياة اليومية للملايين من أبناء الأقليات العرقية الذين يدين أغلبهم بالإسلام.

ولقد لجأت الحكومة الصينية إلى تدابير مفرطة للحيلولة دون توثيق معلومات دقيقة عن الأوضاع في شينجيانغ، حتى صار الحصول على معلومات وثيقة عن الحياة داخل معسكرات الاعتقال أمراً بالغ الصعوبة. وخلال الفترة بين أكتوبر/تشرين الأول 2019 ومايو/أيار 2021، أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع العشرات من المعتقلين السابقين، وغيرهم من الأشخاص الذين كانوا في شينجيانغ منذ عام 2017، ومعظمهم لم يسبق لهم قط أن تحدثوا علناً عن محنتهم في المعتقلات. وتشكِّل إفادات المعتقلين السابقين شطراً عظيماً من جميع الإفادات العلنية التي تم جمعها عن الأوضاع داخل معسكرات الاعتقال منذ عام 2017.

والأدلة التي جمعتها منظمة العفو الدولية ترسي أساساً من الحقائق التي يُستنتج منها أن الحكومة الصينية قد ارتكبت الجرائم التالية ضد الإنسانية، على أقل تقدير: السجن أو غيره من وسائل الحرمان الشديد من الحرية البدنية مما يشكل انتهاكاً للقواعد الأساسية للقانون الدولي؛ والتعذيب؛ والاضطهاد.

وقد تحدثت منظمة العفو الدولية مع 55 شخصاً ممن احتجزوا في معسكرات الاعتقال ثم أطلق سراحهم؛ وكانوا جميعاً رهن الاعتقال التعسفي بسبب أفعال تُعدُّ كلها – إذا ما قيست بكافة المعايير المعقولة – من قبيل السلوك المشروع الذي لا تشوبه أدنى شائبة جنائية؛ أي بدون ارتكابهم أي جرم جنائي من الجرائم من المعترف بها دولياً. والظاهر أن إجراءات الاحتجاز في معسكرات الاعتقال تجري خارج إطار نظام القضاء الجنائي الصيني أو أي قانون وطني. ووفقاً للوثائق الحكومية وتصريحات المسؤولين الحكوميين، فإنه من غير الملائم تطبيق الإجراءات الجنائية على هؤلاء الأشخاص القابعين في المعسكرات بدعوى أنهم هناك "بمحض إرادتهم"، وليسوا من المجرمين. غير

أن الإفادات وغيرها من الأدلة التي نسوقها في هذا التقرير تظهر بجلاء أن وجود هؤلاء الأشخاص في المعسكرات ليس طوعياً، وأن الأوضاع السائدة فيها مهينة لكرامة الإنسان.

وأوضح مسؤول حكومي ممن شاركوا في الاعتقالات الجماعية، يدعى أيمن، لمنظمة العفو الدولية كيف قامت الشرطة في أواخر عام 2017 باقتياد الأشخاص من منازلهم دون سابق إنذار، وكيف كان رد فعل أهالي المعتقلين، ودور الكوادر الحكومية في هذه العملية؛ قال:

كنت هناك... كانت الشرطة تأخذ الناس من منازلهم... وأيديهم مكبلة خلف ظهورهم، حتى النساء... ووضعوا أغطية سوداء على رؤوسهم... لم يكن بوسع أحد منهم المقاومة. تصور أن مجموعة [من أفراد الشرطة] تقتحم [منزلك] فجأة، وتقيد يديك، وتضع [غطاء أسود] على رأسك... كان مشهداً محزناً.. بكيت [فيما بعد] ... اعتقلنا 60 شخصاً تلك الليلة... وكان هذا في حي واحد فقط [من بين الكثير من الأحياء التي جرت فيها الاعتقالات]... لم يكن يمر يوم إلا ويعتقلون المزيد من الأشخاص.

وقال الأفراد الذين تحدثت معهم منظمة العفو الدولية إن أسباب الاعتقال التي ذكرت لهم لم تكن في كثير من الأحيان تتعلق بأفعال محددة؛ بل قيل لبعض المعتقلين إن سبب اعتقالهم هو أنهم أدرجوا في عداد "المشتبه فيهم"، أو "غير الموثوق فيهم"، أو "الإرهابيين"، أو "المتطرفين". أما في الحالات التي ذكرت فيها أفعال محددة، فكانت هذه تندرج عموماً تحت فئات عامة قليلة، من بينها فئة تشمل جرائم تتعلق بدول أجنبية. وثمة العديد من المعتقلين السابقين الذين اقتيدوا إلى معسكرات الاعتقال بسبب سفرهم أو إقامتهم أو دراستهم في الخارج، أو بسبب تواصلهم مع أشخاص في الخارج. بل هناك كثيرون لم يُعتقلوا لسبب سوى "صلتهم" بأشخاص عاشوا أو سافروا أو درسوا في الخارج، أو تواصلوا مع أناس في الخارج. وثمة فئة أخرى تشمل المعتقلين بسبب جرائم تتعلق باستخدام برمجيات إلكترونية غير مرخص بها أو تقنية للاتصالات الرقمية. وقد أرسل الكثير من المعتقلين السابقين إلى المعسكرات بسبب استخدام أو حيازة تطبيقات غير مسموح بها على هواتفهم الجوالة. وهناك فئة أخرى شائعة تشمل أشخاصاً اعتقلوا لأي سبب يمت إلى الدين بصلة؛ ومن بين هؤلاء أشخاص اقتيدوا إلى المعسكرات لأسباب تتعلق بالعقائد أو العبادات الإسلامية، بما في ذلك العمل في المساجد، أو الصلاة، أو اقتناء سجادة صلاة، أو حيازة صورة أو تسجيل مصور يتعلق بموضوع ديني.

وقد عكفت منظمة العفو الدولية على تحليل ما جمعته من أدلة مستقاة من أقوال المعتقلين السابقين، إلى جانب غيرها من الإفادات والمستندات التي جمعها صحفيون ومنظمات أخرى، فتبين لها من خلال هذا التحليل أن أفراد الأقليات العرقية في شينجيانغ كثيراً ما اعتقلوا استناداً لما يمكن وصفه بـ "الجرم بالتبعية"؛ فقد اعتُقل الكثيرون منهم بسبب علاقاتهم، أو علاقات مفترضة أو مزعومة من جانب السلطات، مع أقارب أو أصدقاء أو أشخاص ينتمون إلى طائفتهم، رغم أن الكثيرين من هؤلاء – إن لم نقل معظمهم – لم يقترفوا هم أنفسهم أي جرم جنائي معترف به دولياً.

وقد تعرض جميع المعتقلين في معسكرات الاعتقال لحملة من التلقين لا هوادة فيها، فضلاً عما ذاقوه من صنوف التعذيب البدني والنفسي، وغيره من ضروب المعاملة السيئة؛ فما أن تطأ قدم المعتقل أرض المعسكر، حتى تصبح حياته خاضعة لنظام بالغ الصرامة، إذ يُجرَّد من استقلاله الذاتي، ويصبح كل جانب من جوانب حياته رهناً بما يُملى عليه من الأوامر والنواهي؛ أما المعتقلون الذين يحيدون عن السلوك الذي تمليه عليهم سلطات المعسكر – حتى وإن بدا هذا الحيدان أبعد ما يكون عن التسبب في أي ضرر – فهؤلاء يتعرضون عادةً للتوبيخ والعقاب البدني، هم والمحتجزون معهم في نفس الزنزانة في كثير من الأحيان.

كما حُرم المعتقلون حرماناً كاملاً من حقهم في الخصوصية، فكانوا يخضعون للمراقبة على الدوام، حتى عند تناولهم للطعام، وأثناء نومهم، وعند قضاء حاجتهم في المراحيض. وحُظر عليهم التحدث بحرية مع غيرهم من المعتقلين؛ وعندما كان يُسمح لهم بالتكلم – مع غيرهم من المعتقلين أو مع الحراس أو المعلمين – كانوا يمنعون من استخدام أي لغة سوى لغة الماندرين الصينية، وهي لغة لا يتحدث بها ولا يفهمها الكثيرون منهم، ولاسيما المسنون منهم والقادمون من مناطق ريفية في شينجيانغ. وكان المعتقلون يتعرضون للعقاب البدني إذا تحدثوا بلغة غير الماندرين.

وقال المعتقلون إنهم كانوا يعانون من نقص الغذاء والماء والتريض والرعاية الصحية، وسوء مرافق النظافة والصرف الصحي، والحرمان من الهواء الطلق والضوء الطبيعي. كما فرضت على المعتقلين قيود شديدة الصرامة تحد من قدرتهم على قضاء حاجتهم؛ وفرضت السلطات على المعتقلين "العمل" نوبات مدتها ساعة أو ساعتان لمراقبة زملائهم في الزنزانة كل ليلة. وأفاد الكثير من المعتقلين أن السلطات كانت ترغمهم خلال الأيام أو الأسابيع القليلة الأولى لهم في معسكرات الاعتقال، أو حتى الأشهر الأولى في بعض الأحيان، على الجلوس ساكنين دون القيام بأي فعل نحو يوم كامل، وكثيراً ما كانوا يجبرون على البقاء في أوضاع يلقون منها عناء شديداً.

وفي مرحلة ما بعد وصولهم إلى المعسكر، أخضعت السلطات جميع المعتقلين تقريباً للانخراط في فصول دراسية وفق نظام شديد الصرامة؛ وكان الجدول الدراسي المعتاد يشمل فصولاً دراسية تستغرق ثلاث أو أربع ساعات بعد وجبة الإفطار. وبعد ذلك، يتناول المعتقلون وجبه الغداء، ثم يُسمح لهم بـ"استراحة" قصيرة، لا يفعلون فيها شيئاً في كثير من الأحيان سوى الجلوس بلا حركة على كرسي بلا مسند للظهر ولا أذرع، أو الجلوس في سكون ووضع رؤوسهم على الطاولة. وبعد الغداء، يستأنف المعتقلون الفصول الدراسة لمدة ثلاث أو أربع ساعات أخرى، حتى يحين وقت وجبة العشاء؛ وبعدها، يُجبر المعتقلون على الجلوس أو الجثو على كرسي بضع ساعات في صمت، "يسترجعون" في أذهانهم خلالها ما لُقِّنوه من مواد خلال اليوم أو يشاهدون المزيد من التسجيلات المصورة "التثقيفية". وطيلة ساعات الفصول الدراسية بأكملها تقريباً، يُجبر المعتقلون على النظر إلى الأمام، والامتناع عن التحدث مع زملائهم في قاعة الدرس. وكثيراً ما تشمل الفصول الدراسية إلزام المعتقلين باستظهار ثم إلقاء ما يُعرف بالأناشيد "الحمراء"، أي الأناشيد الثورية التي تمجّد الحزب الشيوعي الصيني وجمهورية الصين الشعبية.

وكان تعلم اللغة الصينية من بين الأهداف الرئيسية لبرنامج "التثقيف" الذي تلقاه المعتقلون السابقون في المعسكرات؛ وإلى جانب الفصول اللغوية، أفاد معظم المعتقلين السابقين أنهم حضروا توليفة من فصول التاريخ والقانون والأيديولوجيا، أو "التثقيف السياسي"، على حد وصف الكثير من المعتقلين السابقين. وكانت هذه الفصول الدراسية تركز إلى حد بعيد على تلقين المعتقلين عن "شرور" الإسلام، وعما تتسم به الصين، والحزب الشيوعي الصيني، والرئيس شي جينبنغ من الرفاهية والقوة و"حب الخير". وأعرب يرولان، وهو معتقل سابق، لمنظمة العفو الدولية عن اعتقاده بأن فصول التثقيف السياسي قد صممت على نحو يهدف إلى منع المعتقلين من اعتناق دينهم وممارسة شعائره؛ قال:

أعتقد أن الغرض [من هذه الفصول] هو القضاءُ على ديننا، واستيعابُنا... قالوا لنا إنه لا يجوز لنا أن نقول "السلام عليكم"، وإذا سئلنا عن أصلنا العرقي، فلا بد أن نقول "صيني"... وقالوا إنه ليس من المسموح لنا الذهاب إلى المسجد لأداء صلاة الجمعة... وإن من أعطائم كل شيء ليس الله وإنما شي جينبنغ؛ لا يجوز أن تتوجهوا بالشكر إلى الله، بل اشكروا شي جينبنغ على كل شيء.

وأخضعت سلطات المعسكرات المعتقلين للاستجواب أو التحقيق بصفة منتظمة؛ كما أُجبروا في كثير من الأحيان على كتابة رسائل "اعتراف" أو "نقد ذاتي"؛ وإلى جانب اعتراف المعتقل "بجرائمه"، فإن انتقاده لذاته يقتضي منه كتابة نص يصف فيه ما ارتكبه من أخطاء، موضحاً كيف مكنّه التثقيف الذي تلقاه من إدراك ما كان فيه من الغواية وضلال السبيل، و"تغيير" أفكاره، ومعرباً عن الشكر والامتنان للحكومة على هذا التثقيف، وقاطعاً على نفسه عهداً بألا يعود إلى عاداته القديمة.

وليس من بين المعتقلين السابقين الذين تحدثت معهم منظمة العفو الدولية أحدٌ إلا وقد تعرض أثناء احتجازه للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (نشير إليها اختصاراً في هذا التقرير بعبارة "التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة")؛ بل إن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة هي من العناصر الأساسية للحياة في معسكرات الاعتقال؛ وينقسم هذا التعذيب وسوء المعاملة إلى فئتين عامتين.

أما الفئة الأولى فقد شملت ضروب التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، البدنية منها وغير البدنية (أي العقلية أو النفسية)، التي كابدها جميع المعتقلين من جراء الآثار التراكمية للحياة اليومية في المعسكرات؛ وهذه التوليفة من الإجراءات البدنية وغير البدنية، بالإضافة إلى التجريد الكامل من السيطرة والاستقلال الذاتي في المعسكرات، من شأنها أن تفضي إلى معاناة ذهنية وبدنية من الشدة بحيث تشكل ضرباً من التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وأما الفئة الثانية من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة فقد شملت التعذيب البدني وغيره من ضروب المعاملة السيئة التي وقعت أثناء التحقيقات، أو أنزلت بمعتقلين معينين عقاباً لهم على سوء سلوكهم. وشملت أساليب التعذيب المستخدمة أثناء التحقيقات أو على سبيل العقاب الضرب، والصعق بالصدمات الكهربائية، والأوضاع المسببة للإجهاد، والاستخدام غير المشروع لأساليب التقييد (مثل تثبيت المعتقل بشدة فيما يعرف بـ"كرسي النمر"، مكبلاً بالأصفاد والأغلال)، والحرمان من النوم، والتعليق من الحائط، والتعريض لأشد البرد، والحبس الانفرادي؛ وعادةً ما كانت التحقيقات تستغرق ساعة أو أكثر؛ أما العقوبات فكثيراً ما كانت تستغرق فترة أطول بكثير.

وقد أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع العديد من المعتقلين السابقين الذين تعرضوا للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة أثناء التحقيقات أو العقوبات في معسكرات الاعتقال؛ كما تحدثت المنظمة مع الكثيرين من المعتقلين السابقين الذين شهدوا بأعينهم ما تعرض له معتقلون آخرون من التعذيب أو المعاملة السيئة، أو تحدثوا

مع معتقلين آخرين –زملائهم في نفس الزنزانة عادةً – فأخبروهم بأنهم تعرضوا للتعذيب أو سوء المعاملة أثناء التحقيقات معهم أو عقاباً لهم.

ووصف معتقلون سابقون نمطاً مطرداً بوجه عام من المعاملة التي يلقاها المعتقلون على أيدي الموظفين والمسؤولين بالمعسكرات. ويعكس جانب من هذه المعاملة أنماط التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة التي تقترفها قوات الأمن في إقليم شينجيانغ وأنحاء أخرى من الصين منذ عقود. ووصف مزارع يدعى منصور لمنظمة العفو الدولية كيف تعرض للتعذيب مرات عديدة أثناء الفترة التي أمضاها معتقلاً في معسكرين، سواء أثناء التحقيق معه أم أثناء جلسات العقاب المتعددة؛ ووصف التحقيق الذي أجرى معه قائلاً:

أخرجني حارسان من الزنزانة، واقتاداني [إلى الغرفة التي أجري معي التحقيق فيها؛ كان بداخلها رجلان... [سألاني ماذا كنت أفعل في كازاخستان]، "هل صليت هناك؟ ماذا يعمل والداك؟"؛ قلت لهما إنني أمضيت وقتاً مع عائلتي فحسب، وتوليت رعاية الماشية، ولم أفعل أي شيء مخالف للقانون... سألاني عن المسجد والصلاة... خشيت أن أقول لهما إنني كنت أصلي، فقد سمعت من قبل أن ذلك قد يؤدي إلى عقوبة السجن لمدة 20 أو 25 عاماً؛ فقلت لهما إنني لم أصلِّ في حياتي قط؛ فأثار ذلك انزعاجهما، فقالا لي: "بعد كل هذا الوقت الذي قضيته مع البهائم، أصبحت أنت بهيمة أيضاً!"؛ ثم ضرباني بكرسي حتى انكسر... فسقطت على الأرض؛ وكاد يُغمى علي... ثم وضعاني على الكرسي مرة أخرى، وقالا: "هذا الرجل لم يتغير بعد؛ يجب أن يبقى [في المعسكر] مدة أطول".

ووثقت منظمة العفو الدولية واقعة رواها أحد المعتقلين عن وفاة زميل له من جراء التعذيب؛ فقد أخبر مادي منظمة العفو الدولية بأنه شهد تعذيب زميل له في الزنزانة، وعلم فيما بعد أنه توفي متأثراً بالإصابات التي تكبدها من جراء التعذيب. وقال مادي إن الرجل أجبر على الجلوس على "كرسي النمر" وسط الزنزانة، وأجبرت السلطات زملاءه في الزنزانة على مشاهدته وهو جالس على الكرسي مثبتاً ومقيد الحركة طيلة ثلاثة أيام، ونهوهم نهياً صريحاً عن تقديم أي مساعدة له.

ظل [الرجل] في غرفتنا لأكثر من شهرين... أجبروه على الجلوس على كرسي النمر [أعتقد أنهم كانوا يعاقبونه لأنه دفع أحد الحراس]... أحضروا الكرسي إلى غرفتنا... وقالوا لنا إذا ساعده أحدكم، فسوف نُجلسه على الكرسي... كرسي من الحديد... قيدوا يدي الرجل بالأصفاد والسلاسل، وساقيه بالسلاسل أيضاً؛ وشدوا جسمه إلى ظهر الكرسي.. وأحكموا إغلاق الأصفاد حول معصميه وساقيه؛ وربطوا شيئاً من المطاط إلى ضلوعه لإجباره على الجلوس منتصباً... بعد فترة من زمن، كانت خصيتاه باديتين للعيان؛ كان يبول ويتبرز على الكرسي؛ وظل على الكرسي ثلاث ليال... وتوفي بعد أن [أخرجوه من الزنزانة]؛ علمنا ذلك من [أشخاص] في الزنزانة.

ومعظم المعتقلين الذين تحدثت معهم منظمة العفو الدولية لبثوا في المعسكرات مدة تتراوح بين تسعة أشهر و18 شهراً. ولم تكن عملية التحقق مما إذا كان المعتقلون قد أطلق سراحهم من المعسكرات وأعيدوا إلى بيوتهم مفهومة جيداً حتى لدى الكثير من المعتقلين أنفسهم. فكما هو الحال بالنسبة للإجراءات التي تكتنف المراحل الأولى من الاعتقال والترحيل إلى معسكر الاعتقال، فإن جانباً كبيراً من عملية إطلاق سراح المعتقلين بدا وكأنه يجري خارج إطار نظام القضاء الجنائي الصيني أو حتى غيره من القوانين الوطنية، وفي غياب كامل لأي معايير شفافة أو مساعدة أو حماية قانونية. وليس فيما وصفه المعتقلون السابقون من معاناة أثناء الفترة التي أمضوها في المعسكرات حتى وقت إطلاق سراحهم ما يوحي بأدنى مراعاة للإنصاف والأصول القانونية التي تستجوبها خطورة البت في مصائر الأفراد. وقد أرغمت السلطات المعتقلين المطلق سراحهم على توقيع وثيقة تحظر عليهم التحدث مع أي شخص – وبخاصة الصحفيين والأجانب – عما حدث لهم في المعسكر؛ وحُذّر المعتقلون السابقون من مغبة مخالفة هذا الحظر، وقيل لهم إن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى احتجازهم مرة أخرى في معسكرات الاعتقال، هم وأفراد أسرهم.

وبعد إطلاق سراحهم من معسكرات الاعتقال والسماح لهم بالعودة إلى بيوتهم، واجه المعتقلون السابقون مزيداً من القيود الصارمة على حقوقهم الإنسانية، ولا سيما حقهم في حرية التنقل. وفرضت هذه القيود بالإضافة إلى السياسات التمييزية المجحفة التي تستهدف جميع أبناء الأقليات العرقية في شينجيانغ. ويكاد يكون جميع المعتقلين السابقين الذين تحدثوا مع منظمة العفو الدولية قد فرض عليهم الاستمرار في "تثقيفهم"، وحضور فصول دراسية للغة الصينية والأيديولوجيا السياسية، بعد إطلاق سراحهم؛ كما أُجبروا على "الاعتراف" علناً بجرائمهم في احتفالات لرفع العلم الصيني.

وجميع المعتقلين السابقين الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم قالوا إنهم وضعوا تحت المراقبة الإلكترونية والشخصية، وأخضعوا لتقييمات متكررة من قبل موظفين وكوادر حكوميين. وكاد المعتقلون السابقون

يجمعون في أقوالهم على أن الكوادر أو الموظفين الحكوميين أمروا بالمكوث معهم في منازلهم عدة ليال كل شهر، بعد إطلاق سراحهم من معسكر الاعتقال. ومُنع جميع المعتقلين السابقين تقريباً من مغادرة قريتهم أو بلدتهم لعدة أشهر على الأقل؛ وإذا سمحت السلطات لهم بالمغادرة، فكان لزاماً عليهم الحصول على إذن مكتوب من السلطات مسبقاً.

وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع معتقلين سابقين أرسلوا من المعسكرات للعمل في المصانع؛ فقد ذكر معتقل سابق يدعى أرزو لمنظمة العفو الدولية أنه أمضى ستة أشهر في أحد المعسكرات، ثم نُقل إلى معسكر آخر علموه فيه الخياطة استعداداً لنقله إلى مصنع. ثم أُجبر على العيش والعمل في أحد المصانع أمضى فيه عدة أشهر يعمل في خياطة الزي الحكومي الموحد. وتشير هذه الإفادات إلى عدد من السبل التي تقوم من خلالها السلطات الصينية في شينجيانغ، على ما يبدو، بإجبار أو إرغام الأويغور وغيرهم من أبناء الأقليات العرقية في شينجيانغ على الانخراط في أنواع معينة من العمل، وأحياناً ما يكون ذلك امتداداً لـ"التثقيف" الذي يتلقونه في المعسكرات.

وورد أن بعض المعتقلين نقلوا من المعسكرات إلى السجون، ومثلما هو الحال بشأن إجراءات إخلاء سبيل المعتقلين في المعسكرات، والسماح لهم بالعودة إلى مواطنهم، فإن الإجراءات المناظرة لها، فيما يبدو، التي من خلالها تصدر أحكام السجن على معتقلي المعسكرات ليست مفهومة جيداً هي الأخرى. وليس من الواضح كذلك إن كانت ثمة علاقة بين إجراءات الإفراج وإجراءات فرض عقوبات السجن، وماذا عساها أن تكون – وبالأخص إن كانت إجراءات إصدار الأحكام بالسجن في المعسكرات متكاملة مع أي إجراءات رسمية لإصدار الأحكام خارج المعسكرات.

ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من التحدث إلى أي معتقلين سابقين ممن صدرت عليه أحكام بالسجن داخل المعسكرات، ثم تم ترحيلهم إلى السجن. غير أن المنظمة تحدثت مع معتقلين سابقين في المعسكرات أفادوا بأنهم فرضت عليهم عقوبات السجن، ثم "عُفي" عنهم فيما بعد. كما ذكر معتقلون سابقون للمنظمة أن بعض زملائهم في الفصول الدراسية فُرضت عليهم عقوبات السجن؛ وفي كثير من الأحيان، لم يكن لهذه العقوبات سبب، فيما يبدو، سوى سلوك يومي أبعد ما يكون عن أي جرم معترف به. وقال كثير من المعتقلين إنهم يعرفون شخصياً معتقلين آخرين – أكثر من واحد في الغالب – ممن صدرت بحقهم أحكام بالسجن.

وقد وضعت الحكومة الصينية سياسات أخرى أبعد مدى تفرض قيوداً شديدة على سلوك كافة أفراد الأقليات العرقية التي تدين بالإسلام في الأغلب والأعم، بما في ذلك أولئك الذين لم يسبق لهم قط أن أُرسلوا إلى معسكر اعتقال أو زُجَّ بهم في السجن. وترجع هذه الفعالية الوحشية لحملة الحكومة ونطاقها الهائل إلى استخدامها تقنية المراقبة على نحو لم يسبق له مثيل، مقرونة بقدرة الحكومة على حمل قطاعات واسعة من سكان الإقليم على مساعدتها في تنفيذ ما تشاء. وتعتمد الحكومة في ذلك على نظام محكم للمراقبة الشخصية والإلكترونية لا يكاد المرء يجد فكاكاً منه، والغرض منه هو التحقق من خضوع سلوك الأقليات العرقية للرصد والتقييم المستمر. وتتضافر جهود الكوادر الحكومية المنتشرة في كل مكان، وقوات الأمن العنيفة، والنظام القضائي غير المستقل في تنفيذ نظام المراقبة والسياسات التي تنتهك حقوق الإنسان.

ولعل المسلمين الذين يعيشون في إقليم شينجيانغ هم الفئة السكانية الخاضعة لأشد وأدق المراقبة في العالم؛ فقد كرست الحكومة الصينية موارد ضخمة لجمع معلومات مفصلة إلى حد يفوق الوصف عن حياة أفراد هذه الطائفة؛ وتتحقق هذه المراقبة الجماعية المنظمة من خلال مجموعة من السياسات والممارسات التي تهدر حقوق الناس في الخصوصية وحرية التنقل والتعبير. ووفقاً لما ذكره بعض المقيمين السابقين في إقليم شينجيانغ، فإن نظام المراقبة يشمل الرصد الشخصي والإلكتروني الواسع النطاق والشديد التغلغل الذي يتأتى من خلال الوسائل التالية:

- جمع البيانات البيومترية، بما في ذلك مسح قزحية العين وتصوير الوجه.
- المقابلات المستفيضة الممعنة في التدخل في خصوصية المرء، التي يجريها مسؤولون حكوميون.
- عمليات التفتيش والتحقيق الدورية التي يقوم بها مسؤولو الأمن المنتشرون في كل مكان.
- تكليف كوادر وموظفين حكوميين بالمكوث في منازل عائلات الأقليات العرقية.
- وجود شبكة دائمة من كاميرات المراقبة، بما في ذلك كاميرات التعرف على ملامح الوجه.
- وجود شبكة شاسعة من نقاط التفتيش المعروفة باسم "مراكز الشرطة التيسيرية".
- سهولة الاطلاع على بيانات أجهزة الاتصال الشخصية والبيانات المالية للأشخاص بدون أي قيود.

وفضلاً عن تزويد الحكومة بكميات هائلة من المعلومات الشخصية، فإن هذه العملية تسمح للسلطات بالرصد الشامل والآني لاتصالات أفراد الأقليات العرقية في شينجيانغ، وتحركاتهم، وأفعالهم، وسلوكهم.

ولا تسمح السلطات للمسلمين الذين يعيشون في شينجيانغ بحرية التنقل؛ بل تقيد الحكومة سفرهم داخل إقليم

شينجيانغ، وبين الإقليم وسائر أنحاء الصين. أما السفر إلى الخارج فهو أمر تجعله الحكومة في منتهى الصعوبة على أبناء الأقليات العرقية – ولا سيما الأويغور – إن لم يكن مستحيلاً في كثير من الأحيان. وكانت الحكومة قد أرغمت جميع أفراد الأقليات العرقية في شينجيانغ على تسليم جوازات سفرهم إلى السلطات خلال عامي 2016 و2017؛ ولم يكد أحد منهم يتمكن من استعادة جواز سفره منذ ذلك الحين.

وأفاد بعض المقيمين السابقين في إقليم شينجيانغ أن القيود المفروضة على حرية التنقل يتم تنفيذها على نحو تمييزي؛ إذ قال بعض المعتقلين السابقين إن الشرطة لا تستوقف في الشوارع سوى أبناء الأقليات العرقية، للتحقق من هوياتهم. وأفاد شهود عيان، من بينهم شخص يعمل في إحدى نقاط التفتيش الحكومية، أن المواطنين الصينيين من طائفة هان ليسوا مضطرين لاجتياز نقاط التفتيش على الإطلاق، أو يومئ أفراد الأمن إليهم بالعبور وحسب، دون تفتيشهم بدنياً، أو فحص هواتفهم المحمولة، أو استجوابهم. ووصف أحد أفراد طائفة هان الصينية يدعى ين لمنظمة العفو الدولية ما شهده من التمييز أثناء زيارته لإقليم شينجيانغ قائلاً:

لا يكاد يوجد مكان إلا وتجد فيه كاميرات المراقبة... والتمييز واضح للعيان بدرجة صارخة؛ عندما ركبت القطار، لم يفحصوا أي شيء في حوزتي، أما أفراد الأويغور الذين كانوا جالسين قبالتي فقد تفحصوا تذاكرهم وهواتفهم... وعندما كنت في المحطة، كان هناك طابوران [للتفتيش الأمني]، أحدهما للأويغور والآخر للهان بدون وسائل التعرف على الوجه، لا شيء هناك سوى كاشف المعادن. وكان طابور الأويغور طويلاً جداً... داخل نفق [في إحدى المدن الكبرى] مشيت دون أن يعترضني أحد، أما الأويغور فقد أخضعوا لتفتيش بدني شامل باستخدام كاشفات المعادن، بما في ذلك كبار السن. تم تفتيشهم عند أول النفق ونهايته؛ كنت أحمل أمتعتي، ولم يقم أي منهم بتفتيش حقيبتي. مضيت عبر الباب [الأمني]، ولكن أحداً من أفراد الأمن لم يقم بتفتيشي باستخدام قضيب الكشف عن المعادن... لأنني من الهان، لم يفتشني أحد... تحدثت مع [مسؤول حكومي] قال لي: "لا بد من معاملة الأويغور بصورة مختلفة لأنه ليس هناك إرهابيون من الهان".

وليس بمقدور المسلمين الذين يعيشون في شينجيانغ ممارسة شعائرهم الدينية؛ كما وصف معتقلون سابقون وأشخاص آخرون ممن كانوا يعيشون في شينجيانغ خلال الفترة بين 2017 وأوائل 2021 – وصفوا لمنظمة العفو الدولية مناخاً سائداً في الإقليم ينضح بالعداء الشديد لممارسة شعائر الإسلام. وفي الوقت الذي رحل فيه هؤلاء الأفراد عن الصين، لم يكن أحد يشعر بالارتياح عند رفع أي علامات أو مظاهر للممارسة الدينية، وكانوا جميعاً على اعتقاد بأن ذلك من شأنه أن يفضي إلى اعتقالهم وإرسالهم إلى أحد معسكرات الاعتقال. وقال هؤلاء الشهود إن ثمة العديد من الشعائر الإسلامية التي يعتبرها الكثير من المسلمين ركناً أساسياً من دينهم، والتي لم يكن القانون يحظرها صراحةً في شينجيانغ، أصبحت الآن محظورة في الواقع الفعلي. إذ يُمنع المسلمون من الصلاة، والتعبد في المساجد، وتعليم الدين الإسلامي، وارتداء الزي الديني، وإطلاق أسماء إسلامية على أطفالهم. ونتيجة لخطر الاعتقال الذين يتهددهم على الدوام وبشكل جدي، فقد جنح المسلمون في شينجيانغ إلى تغيير سلوكهم إلى حد أنهم لم يعودوا يبدون أي مؤشرات ظاهرية لممارسة الشعائر والعبادات الدينية.

وقال العديد من المقيمين السابقين في شينجيانغ لمنظمة العفو الدولية إن السلطات حظرت عليهم حيازة أي تحف أو مصنوعات دينية في منازلهم أو الاحتفاظ بأي محتوى ديني على هواتفهم، بما في ذلك الكتب الدينية، أو الأفلام، أو الصور الفوتوغرافية؛ كما ذكر العديد من المقيمين السابقين إن الكتب والتحف والمشغولات الثقافية، وغير ذلك من المقتنيات المرتبطة بالثقافة التركية الإسلامية قد أصبحت في عداد الممنوعات في الواقع الفعلي. ووصف أيمن لمنظمة العفو الدولية كيف اقتحم كوادر الحكومة وأفراد الشرطة منازل العائلات المسلمة، وصادروا بالقوة كل التحف والمقتنيات الدينية:

توجهنا إلى [منطقة من القرية] حيث تعيش 20 أسرة [من طائفة عرقية مسلمة]؛ كان علينا أن نأخذ أي شيء يتعلق بالدين، ونبين لهم أن حيازة هذه الأشياء مخالفة للقانون... وعندما كنا نفعل ذلك، لم نكن حتى نطرق الباب... بل ندخل دون أي استئذان... كان الناس يبكون... أعطينا كل شيء إلى الشرطة... وأمرناهم أيضاً بإزالة الأشياء المكتوبة باللغة العربية.

تشير الأدلة التي جمعتها منظمة العفو الدولية، وأيدتها مصادر أخرى موثوق بها، إلى أن أفراد الأقليات العرقية ذات الأغلبية المسلمة في شينجيانغ قد تعرضوا لاعتداء تكتمل فيه جميع الأركان الظرفية للجرائم ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي؛ ومن ثم فإن الأدلة التي اطلعت عليها منظمة العفو الدولية تقدم أساساً وقائعياً يُستنتج منه أن الجناة، الذين يتصرفون باسم الدولة الصينية، قد ارتكبوا اعتداءً ممنهجاً واسع النطاق يتألف من نمط ممنهج هائل، ومنظَّم ومخطَّط له، من الانتهاكات الخطيرة التي تستهدف السكان المدنيين في شينجيانغ. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن الأدلة التي جمعتها تقدم أساساً وقائعياً للاستنتاج بأن الحكومة الصينية قد ارتكبت ما يلي من الجرائم ضد الإنسانية، على أقل تقدير: السجن أو غيره من أشكال الحرمان الشديد من الحرية البدنية التي تنتهك القواعد الأساسية للقانون الدولي؛ والتعذيب؛ والاضطهاد.

ويجب على الحكومة الصينية أن تقوم فوراً بإغلاق جميع معسكرات الاعتقال الباقية، وإطلاق سراح كافة الأشخاص المحتجزين فيها أو في غيرها من منشآت الاعتقال – بما في ذلك السجون – في إقليم شينجيانغ، ما لم تكن هناك أدلة كافية وجديرة بالتصديق، ويُعتدُّ بها، على أنهم ارتكبوا جريمة من الجرائم المعترف بها دولياً. كما يجب على الحكومة إلغاء أو تعديل جميع القوانين والنظم والقواعد، وإنهاء جميع السياسات والتدابير العملية المتعلقة بها، مما يفرض قيوداً غير مقبولة على الحقوق الإنسانية للأويغور والكازاخ، وغيرهم من أفراد الطوائف العرقية ذات الأغلبية المسلمة، بما في ذلك حقهم في حرية مغادرة الصين والعودة إليها، واختيار وممارسة دينهم.

ويجب إجراء تحقيق مستقل وفعال بشأن ما يوثقه هذا التقرير من الجرائم المزعومة ضد الإنسانية، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ولا بد أن يُقدَّم إلى القضاء كل من يُشتبه في مسؤوليتهم الجنائية استناداً لأسباب معقولة، وأن يتلقوا محاكمات عادلة. ويتعين بوجه خاص أن يقوم مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة أو الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء آلية دولية مستقلة للتحقيق في الجرائم بموجب القانون الدولي، وغيرها من الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان في إقليم شينجيانغ بغية تحقيق المساءلة بما في ذلك تحديد الجناة المشتبه فيهم.

التوصيات

إلى الحكومة الصينية

- القيام فوراً بإطلاق سراح جميع المحتجزين في المعسكرات أو غيرها من منشآت الاعتقال – بما في ذلك السجون – في شينجيانغ، ما لم تكن هناك أدلة كافية جديرة بالتصديق والقبول، على ارتكابهم جرائم معترف بها دولياً، مما يستوجب نقلهم إلى منشآت للاحتجاز معترف بها، وإجراء محاكمات عادلة لهم تمشياً مع المعايير الدولية.
- السماح لجميع المحتجزين بالطعن في مشروعية استمرار احتجازهم أمام القضاء.
- إبلاغ أهالي المحتجزين في المعسكرات والسجون وغيرها من منشآت الاحتجاز – بما ذلك الأقارب المقيمون في الخارج – بأسباب احتجازهم كتابياً، وتزويدهم بغير ذلك من الوثائق الرسمية المتعلقة بقضاياهم.
- إغلاق مراكز "التدريب الحرفي"، و"التغيير من خلال التثقيف"، و"محو التطرف" (أي معسكرات الاعتقال) في شينجيانغ.
- ضمان عدم تعرض أي شخص للاعتقال التعسفي، أو الإخفاء القسري، أو التعذيب، أو غيره من ضروب المعاملة السيئة.
- التحقق من أن جميع الأشخاص المنقولين إلى هذه المعسكرات أو المحتجزين فيها تتيسر لهم على وجه السرعة، وبصفة منتظمة، سبل الاتصال بمحامين من اختيارهم، وبموظفين طبيين مستقلين، وبعائلاتهم.
- ضمان السماح لجميع المقيمين في شينجيانغ بحرية الاتصال بذويهم وغيرهم، بما في ذلك المقيمون في دول أخرى، ما لم تكن ثمة قيود محددة على مثل هذا الاتصال يسوِّغها القانون الدولي لحقوق الإنسان.
- إلغاء أو تعديل جميع القوانين والنظم والقواعد، وإنهاء جميع السياسات والتدابير العملية المتعلقة بها، مما يفرض قيوداً غير مقبولة على الحقوق الإنسانية للأويغور والكازاخ وغيرهم من أفراد الطوائف العرقية ذات الأغلبية المسلمة، بما في ذلك حقهم في حرية مغادرة الصين والعودة إليها.
- السماح لجميع الأشخاص، بما في ذلك المسلمون وغيرهم من المنتمين إلى طوائف دينية أو عقائدية أخرى، باختيار ما يشاؤون من الأديان والعقائد، والتعبير عنها سلمياً، من خلال العبادة والاتباع والممارسة، سواء في السر أم العلن.
- التحقق من أن جميع الأحكام القانونية التي تهدف إلى حماية الأمن الوطني، أو التي وُضعت من أجل مكافحة الإرهاب، معرفة تعريفاً واضحاً ودقيقاً يتمشى مع القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- المسارعة إلى إجراء تحقيقات نزيهة ومستقلة وفعالة وشفافة مع أي شخص يُشتَبه – استناداً لأسباب معقولة – في مسؤوليته الجنائية عن أي جرائم تنضوي تحت القانون الدولي أو غير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بحق الأويغور أو الكازاخ أو غيرهم من الطوائف العرقية ذات الأغلبية المسلمة في إقليم شينجيانغ؛ وضمان مثول الجناة المزعومين أمام القضاء من خلال محاكمات عادلة دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام.
- السماح فوراً لخبراء حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، والمحققين المستقلين المعنيين بحقوق الإنسان، والصحفيين بالوصول إلى أي مكان يشاؤون في شينجيانغ دون أي عقبات أو قيود، بما في ذلك زيارة معسكرات الاعتقال والسجون.
- التعاون الكامل والفعال مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والمقررين الخاصين للأمم المتحدة، ومع أي تحقيق آخر تقوده الأمم المتحدة أو غيرها من الآليات الدولية المستقلة للرصد والتحقيق في مجال حقوق الإنسان.
- تقديم تعويضات كاملة وناجعة للمعتقلين السابقين وعائلات ضحايا الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي، وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، بحيث تكون مراعية لنوع جنس الضحايا، وقادرة على إحداث التغيير المنشود في حياتهم، ومتمشية مع القانون والمعايير الدولية.

- الكف عن مطالبة الدول الأخرى بإعادة الأفراد إلى الصين انتهاكاً لمبدأ عدم الإعادة القسرية.
- وضع حد لجميع أنواع المضايقة والترهيب التي تمارس ضد الأويغور، والكازاخ، وغيرهم من أفراد الطوائف العرقية ذات الأغلبية المسلمة المرتبطة بالصين ممن يعيشون في الخارج.

إلى مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة

- عقد جلسة خاصة أو مناقشة عاجلة، واعتماد قرار يقضي بإنشاء آلية دولية للتحقيق فيما وقع في شينجيانغ من جرائم ينص عليها القانون الدولي وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بهدف تحقيق المساءلة بشأن هذه الجرائم والانتهاكات، بما في ذلك تحديد المشتبه في ارتكابهم لها. ويجب أن تتمتع هذه الآلية بما يلي:
  - أن تكون لديها الصلاحيات اللازمة للرصد الدقيق لانتهاكات حقوق الإنسان، وتحليلها، وإصدار التقارير عنها، ووضع التوصيات الكفيلة بمنعها، وجمع أدلة على وقوع أي جرائم ينص عليها القانون الدولي أو غيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والتثبت من هذه الأدلة، وحفظها، وتحليلها.
  - أن تكون لديها الصلاحيات اللازمة لإعداد القضايا بموجب معايير القانون الجنائي بحيث يتسنى استخدامها مستقبلاً من جانب آليات الادعاء والقضاء التي تستوفي المعايير الدولية للعدالة، ولا تتضمن اللجوء إلى عقوبة الإعدام.
  - أن يكون موظفوها من الخبراء الدوليين المستقلين، بما في ذلك الخبراء المتخصصون في القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الجنائي الدولي، والهياكل القيادية لدى أجهزة الأمن، والعنف الجنسي وغيره من أنواع العنف القائم على النوع الاجتماعي، وحقوق الطفل، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ووسائل التحقق من الصور والتسجيلات المصورة، وتحليل الأدلة الجنائية.
  - أن يكون لديها ما يكفي من الموارد، بما في ذلك الموارد المالية والتقنية، للاضطلاع بالمهام المنوطة بها.
  - أن يطلب منها تقديم تقارير عن المستجدات بصفة منتظمة، وتقديم تقرير شامل عن الأوضاع إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وغيرها من الأجهزة المعنية لدى الأمم المتحدة.

إلى مجلس الأمن الدولي

- عقد اجتماعات علنية رسمية بشأن الحالة في شينجيانغ بصفة منتظمة للسماح الهيئات المعنية لدى الأمم المتحدة، فضلاً عن أعضاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، بإطلاع الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي على أحدث مستجدات الأوضاع في شينجيانغ.
- اعتماد قرار يوجه رسالة لا لبس فيها إلى السلطات الصينية، تندد بالأوضاع في شينجيانغ، وتطالب بتفكيك نظام معسكرات الاعتقال، وإلغاء جميع القوانين والنظم والقواعد، وما يمت لها بصلة من السياسات والتدابير التي تفرض قيوداً غير مقبولة على حقوق الأويغور، والكازاخ، وغيرهم من الطوائف العرقية ذات الأغلبية المسلمة. ولا بد أن يطالب هذا القرار بتيسير السبل فوراً، ودون أدنى قيود، أمام المحققين المستقلين المعنيين بحقوق الإنسان لزيارة شينجيانغ.

إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة

- إذا فشل مجلس الأمن الدولي في اعتماد قرار، فلا بد للجمعية العامة من إصدار قرار شامل بشأن أوضاع حقوق الإنسان في شينجيانغ يُصاغ بلهجة قوية تندد بانتهاكات حقوق الإنسان في شينجيانغ، ويطالب على وجه التحديد بمحاسبة مرتكبي تلك الانتهاكات.
- التعبير عن التأييد لإنشاء آلية تقودها الأمم المتحدة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في شينجيانغ، وجمع الأدلة وحفظها، وإعداد القضايا للملاحقة الجنائية؛ والتعهد بتقديم الدعم المالي والتقني وغيره لهذه الآلية؛ وإذا فشلت الأجهزة الأخرى للأمم المتحدة في إنشاء آلية للتحقيق، فلا بد من إنشاء آلية للتحقيق فوراً، مثلما فعلت الجمعية العامة في الماضي.

إلى الأمين العام للأمم المتحدة

- توجيه رسالة علنية واضحة إلى السلطات الصينية مفادها أن أفعالها وممارساتها ضد الأويغور والكازاخ وغيرهم من الطوائف العرقية ذات الأغلبية المسلمة في شينجيانغ غير مشروعة، ولا بد من إنهائها فوراً.
- ضمان اضطلاع جميع وكالات وأجهزة الأمم المتحدة، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بالمهام المنوطة بها شاملةً رصد الأوضاع في الصين، وتقديم تقارير عنها، وتمكينها من انتقاد هذه الأوضاع علناً إذا ما اقتضت الضرورة ذلك.

إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

- رصد وتقييم الحالة في شينجيانغ عن بعد، وإصدار تقرير علني عنها، تمشياً مع التفويض المستقل الممنوح من الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم 141/48، مع إصدار توصيات محددة بشأن الخطوات المقبلة.
- إحاطة مجلس حقوق الإنسان علماً بالحالة على وجه الاستعجال، تمشياً مع قرار المجلس رقم 31/45، الذي طلب من المفوضة السامية بكل وضوح "حيثما تتبين... أنماطاً من انتهاكات حقوق الإنسان تشير إلى تزايد خطر حدوث حالة طوارئ في مجال حقوق الإنسان، أن توجه انتباه أعضاء مجلس حقوق الإنسان والمراقبين فيه إلى تلك المعلومات بطريقة تعكس استعجالية الحالة... بما في ذلك عن طريق الإحاطات الإعلامية."

إلى المجتمع الدولي ككل

- استخدام جميع المنابر الثنائية والمتعددة الأطراف، والإقليمية المتاحة، بما فيها تلك المفوضة من الأمم المتحدة، في حث السلطات الصينية على وضع حد فوري لأي جرائم ينص عليها القانون الدولي وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، وتيسير السبل أمام المحققين المستقلين المعنيين بحقوق الإنسان لزيارة شينجيانغ دون أي قيود، وتفكيك نظام التمييز والاضطهاد الذي تتعرض له الأقليات العرقية في شينجيانغ.
- السماح لجميع الأشخاص الفارين من العنف والاضطهاد في شينجيانغ بدخول بلدانكم بدون تأخير أو قيود، وضمان إتاحة السبل أمامهم على وجه السرعة للاستفادة من إجراءات لجوء عادلة وفعالة، إن شاؤوا ذلك، واستشارة محامين، ولإجراء تقييم شامل ودقيق لمخاطر انتهاكات حقوق الإنسان التي قد يتعرضون لها في حال عودتهم، ولإمكانية الطعن في أي أوامر بالإبعاد.
- المراعاة الصارمة لمبدأ عدم الإعادة القسرية، وتطبيقه على جميع الأشخاص من شينجيانغ، بما في ذلك اللاجئون وطالبو اللجوء؛ ووقف جميع إجراءات الإعادة القسرية إلى الصين، بشكل مباشر أو غير مباشر، وضمان عدم إجبار أي شخص على العودة إلى أوضاع قد يواجه فيها خطراً حقيقياً من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب، والاعتقال التعسفي، والإخفاء القسري، والحرمان السافر من الحقوق المتعلقة بالمحاكمة العادلة، والتمييز الممنهج، والاضطهاد.

منظمة العفو الدولية حركة عالمية لحقوق الإنسان. عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن الأمر يهمنا جميعاً.

اتصل بنا

info@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

انضمّ إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyArabic

@AmnestyAR

"وكأننا أعداء في حرب"

حملة الاحتجاز الجماعي والتعذيب والاضطهاد التي تمارسها الصين ضد المسلمين في شينجيانغ

منذ عام 2017، وتحت ستار حملة ضد "الإرهاب"، عمدت الحكومة الصينية إلى ارتكاب انتهاكات جسيمة وممنهجة بحق المسلمين الذين يعيشون في إقليم شينجيانغ أويغور ذي الحكم الذاتي (إقليم شينجيانغ). وكانت هذه الحملة الحكومية أبعد ما تكون عن استجابة مشروعة للخطر الإرهابي المزعوم، بل إنها تكشف عن نية سافرة لاستهداف قطاعات من سكان شينجيانغ بصورة جماعية بسبب دينهم وأصلهم العرقي، واستخدام أشد أنواع العنف والترهيب لاستئصال عقائدهم الدينية الإسلامية من جذورها، والقضاء على عاداتهم وتقاليدهم الثقافية العرقية الإسلامية والتركية؛ وسعياً لتحقيق هذا التلقين السياسي والاستيعاب الثقافي القسري، شرعت الحكومة في حملة من الاعتقال الجماعي التعسفي، حيث احتجزت أعداداً هائلة من الرجال والنساء الذين ينتمون إلى طوائف عرقية ذات أغلبية مسلمة. ويأتي نظام معسكرات الاعتقال في إطار حملة أوسع من الإخضاع والقهر والاستيعاب القسري للأقليات العرقية في شينجيانغ.

وتستند المعلومات والاستنتاجات الواردة في التقرير إلى شهادات مباشرة أخذتها منظمة العفو الدولية من أفواه معتقلين سابقين في معسكرات الاعتقال، ومن غيرهم ممن كانوا في شينجيانغ بعد عام 2017، كما استقتها من تحليل صور وبيانات الأقمار الاصطناعية. وترسي الأدلة التي جمعتها منظمة العفو الدولية أساساً من الحقائق التي يُستخلَص منها أن الحكومة الصينية قد ارتكبت الجرائم التالية ضد الإنسانية، على أقل تقدير: السجن أو غيره من وسائل الحرمان الشديد من الحرية البدنية مما يشكل انتهاكاً للقواعد الأساسية للقانون الدولي؛ والتعذيب؛ والاضطهاد.

ويجب على الحكومة الصينية أن تقوم على الفور بإغلاق جميع معسكرات الاعتقال الباقية، وإطلاق سراح كافة الأشخاص المحتجزين فيها أو في غيرها من منشآت الاعتقال – بما في ذلك السجون – في إقليم شينجيانغ، ما لم تكن هناك أدلة كافية وجديرة بالتصديق والقبول على أنهم ارتكبوا جريمة من الجرائم المعترف بها دولياً. ويجب إجراء تحقيق مستقل وفعال بشأن ما يوثقه هذا التقرير من الجرائم المزعومة ضد الإنسانية، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ولا بد أن يُقدَّم إلى القضاء كل من يُشتبه في مسؤوليتهم الجنائية استناداً لأسباب معقولة، وأن يتلقوا محاكمات عادلة.

رقم الوثيقة: ASA 17/4137/2021 Arabic
يونيو/حزيران 2021
amnesty.org

منظمة العفو الدولية